اعتصاماتها مستمرة.. والوسطاء مازالوا يحاولون بناء الثقة بين الأطراف المختلفة

مصر: «الجماعة» ترفض «تقبل الحقيقة».. والسلطات تغريها بـ«حلول وسطى»

جانب من اعتصامات المؤيدين لمرسي

جانب من جهود الوساطة الاجنبية لحل الأزمة

القاهرة – «وكالات»: قال جهاد الحداد المتحدث باسم جماعة الاخوان المسلمين في مصر يوم الاثنين ان الجماعة رفضت مطالب مبعوثين دوليين بأن «تقبل الحقيقة» القائلة ان محمد مرسي لن يعود لرئاسة مصر.

وزار المبعوثون الذين يحاولون حل الأزمة السياسية التي فجرها عزل الجيش لمرسي الشهر الماضي خيرت الشاطر نائب المرشد العام للاخوان في سجنه في الساعات الأولى من صباح الاثنين.

لكن الحداد قال ان الشاطر انهى الاجتماع على عجل قائلا ان عليهم ان يجروا محادثات مع مرسي.

من جهة أخرى قال مصدر عسكري رفيع المستوى يوم الاثنين إن الجيش والحكومة في مصر سيعرضان الافراج عن بعض اعضاء جماعة الإخوان المسلمين من السجون وفك تجميد أصول الجماعة ومنحها ثلاثة مناصب وزارية في محاولة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد.

وقال مصدر مشارك في المبادرة الدبلوماسية ان من المتوقع الافراج خلال ساعات عن سجناء من الاخوان.

وفي غضون ذلك نظم بضعة الاف من مؤيدي الرئيس المعزول مسيرة في وسط القاهرة مطالبين باعادته الى مقعد الرئاسة ومنددين بالقائد العام للقوات المسلحة الذي عزله.

وحمل المحتجون في مسيرة يوم الاثنين صور الرئيس المعزول وأخذوا يرددون «مرسي.. مرسي» و«الإنقلاب هو الإرهاب».

وأظهرت المسيرة ان التوتر ما يزال مرتفعا بصورة خطيرة في مصر على الرغم من جهود الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وقطر والامارات العربية المتحدة.

وقال المصدر المشارك في المبادرة الدبلوماسية «الأمور يجب ان تتحرك سريعا والا سنضيع الفرصة. كل ذلك لا يزال هشا بشكل لا يصدق».

وأصبح مرسي أول رئيس منتخب انتخابا حرا في مصر في يونيو عام 2012 بعد 16 شهرا من انتفاضة شعبية اطاحت بالرئيس حسني مبارك الذي حكم مصر لأكثر من 30 عاما.

لكن مخاوف من سعيه «لأخونة الدولة» بغرس مؤيدي الاخوان في مناصب مهمة اضافة الى فشله في تخفيف المعاناة الاقتصادية لغالبية مواطني مصر وعددهم 84 مليونا أدى الى نزول حشود غفيرة الى الشوارع يوم 30 يونيو احتجاجا على سياساته مما دفع الجيش الى التدخل.

وقال الحداد متحدثا عن المفاوضات التي جرت في الأيام القليلة الماضية ان المبعوثين «ما زالوا على موقف يطالب الجماعة بقبول حقيقة ان انقلابا عسكريا وقع وان عليها ان تسعى لتتعافى باقل قدر من الخسائر».

وأضاف لرويترز «نحن نرفض ذلك».

واردف انه لا يوجد اتفاق بشأن كيفية بدء محادثات.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية في وقت سابق ان دبلوماسيين بينهم نائب وزير الخارجية الامريكي وليام بيرنز ومبعوث الاتحاد الاوروبي برناردينو ليون اجتمعوا مع الشاطر في محبسه بعد منتصف ليل الاحد في سجن طرة جنوبي القاهرة.

وينظر للشاطر على انه الذي يضع الإستراتيجيات السياسية لجماعة الاخوان التي أتت بمرسي الى الرئاسة العام الماضي. واعتقل عقب عزل مرسي بتهمة التحريض على العنف.

وقال الحداد ان الشاطر أبلغ الدبلوماسيين انه ليس بوسعه الحديث نيابة عن أحد وان مرسي هو الوحيد الذي يمكنه «حل المعضلة» وان الحل الوحيد هو «التطبيق الكامل للشرعية الدستورية والتراجع عن الانقلاب».

وأردف جهاد الحداد عبر الهاتف «دعوه «الدبلوماسيون» لاجراء محادثات لكنه «الشاطر» انهاها فجأة قائلا تلك الجمل الثلاث ثم خرج من الغرفة».

ويحتجز مرسي في مكان لم يكشف النقاب عنه ويواجه تحقيقا في اتهامات بينها القتل. ومعظم باقي أعضاء قيادة جماعة الاخوان رهن الاحتجاز أيضا.

وقال مصدر عسكري رفيع المستوى إن الجيش والحكومة في مصر سيعرضان الافراج عن بعض اعضاء الجماعة من السجون اذا لم يكونوا متورطين في أعمال عنف.

كما سيسمح للجماعة باعادة فتح مكاتبها التي اغلقت بعد عزل مرسي وسيسمح لها بتوفيق أوضاعها لخوض الانتخابات القادمة. كما سيفك تجميد أصول الجماعة ومنحها ثلاثة مناصب وزارية في محاولة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد.

وقال المصدر لرويترز «ستطرح المبادرة حتى ننهي الأزمة ونقنع الاخوان بإنهاء اعتصاماتهم».

واكد مصدر سياسي مطلع تفاصيل الاقتراح. وقال المصدر العسكري أيضا ان الحكومة والجيش لم يتوصلا الى اتفاق بعد بشأن مصير مرسي.

وأضاف «نرغب في ان يأخذ القانون مجراه في حين تبحث الحكومة اسقاط كل التهم الموجهة له».

ونجحت الوساطة الدولية حتى الان في احتواء اندلاع المزيد من المواجهات بين مؤيدي مرسي الاسلاميين وقوات الامن.

وقال مصدر اوروبي في بروكسل ان الوسطاء مازالوا يحاولون بناء الثقة بين الأطراف المختلفة ولا يرغبون في رفع سقف التوقعات.

وقال «الأمر الحقيقي فيما يجري هو جمع الطرفين معا ليتسنى لهم الاجتماع ومناقشة هذه القضايا. ومن هنا يمكن بناء بعض الثقة وهو ما يمكن فعله ببعض الاجراءات المحددة..الافراج عن الناس واسقاط التهم وليس المضي قدما في توجيه اتهامات وعدم الحشد في الميادين وتخفيف التوتر».

ومازال مؤيدو مرسي معتصمين في منطقتين في العاصمة المصرية. وأعلنت الحكومة ان هذا يشكل خطرا على الامن القومي وتوعدت بفض الاعتصامين.

وقالت الحكومة الانتقالية في مصر يوم الأحد إنها ستعطي فرصة للوساطة لحل الأزمة لكنها حذرت من ضيق الوقت.

ولقي نحو 300 شخص حتفهم في العنف السياسي منذ الإطاحة بمرسي بينهم 80 من مؤيدي الرئيس المعزول قتلوا بالرصاص يوم 27 يوليو تموز.

وكتب محتجون أثناء مسيرة في وسط القاهرة يوم الاثنين شعارات على الجدران والتماثيل توجه اهانات واتهامات بالخيانة والقتل للفريق أول عبد الفتاح السيسي قائد القوات المسلحة. ولم تحاول قوات الامن تفريق المحتجين الذين ساروا في صفوف وقدر مراسلون عددهم ببضعة الاف.

وأمسك رجل أعمال يدعى محمود الصوفي من مدينة المنصورة بدلتا النيل بمصحف في يد وبصورة لمرسي في اليد الأخرى أثناء المسيرة.

وقال «الجيش سرق بلدنا.. سرقوا كل شيء. أريد الديمقراطية. أين صوتي؟. أحتج لأني لم أعد أستطيع انتخاب زعيمي».

ووضع الجيش «خارطة طريق» تنص على انتخاب رئيس جديد للبلاد في غضون نحو تسعة أشهر. ورفضت جماعة الإخوان المسلمين التي قضت عشرات السنين في الظل خلال حكم مبارك خارطة الطريق.

ويقول دبلوماسيون إن جماعة الإخوان المسلمين تدرك أن مرسي لن يعود للمنصب لكنها تريد صيغة قانونية تحفظ ماء الوجه يترك على أساسها الحكم وتمكنها من البقاء في المشهد السياسي مستقبلا.

وطلب الرئيس الأمريكي باراك أوباما من السناتور لينزي جراهام والسناتور جون مكين السفر إلى مصر يوم الاثنين لمقابلة أعضاء في الحكومة الجديدة وفي المعارضة.

وقال جراهام قبل سفره ان الجيش المصري يجب ان يبتعد عن السياسة والا يغامر بقطع المعونة الامريكية لمصر التي تصل الى 1.5 مليار دولار سنويا.

■ **الحداد: مطالب المبعوثين الدوليين مرفوضة ولا بديل عن عودة مرسي للرئاسة**

■ **3 مناصب لـ«الإخوان» والإفراج عن بعض أعضائها وفك تجميد أصولها والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات إذا قبلت بحل الأزمة**

مصرع وإصابة 3 جنود بهجومين في العريش

القاهرة – «وكالات»: قتل جندي مصري وأصيب اثنان آخران بهجومين شنهما مسلحون في مدينة العريش بشمال سيناء المصرية امس الاول.

وقال مصدر أمني مصري إن مسلحين استهدفوا أحد الجنود أثناء عمله في محل خدمته أمام فندق ونادي ضباط القوات المسلحة بضاحية السلام بالعريش وتم إطلاق النار عليه مما أدى إلى مقتله في الحال. وتعد حادثة قتل الجندي على أيدي المسلحين، الأولى منذ الأول من اغسطس الحالي.

وفي سياق متصل، أطلق مسلحون آخرون النار على أفراد الخدمة الأمنية أمام مقر البنك الأهلي بالعريش مما أدى إلى إصابة أحدهم في الساق، كما أصيب جندي آخر بشظايا. وقد تم نقل القتيل والمصابين إلى المستشفى العسكري في العريش بعد ظهر الاثنين.

وقال شاهد عيان لوكالة الصحافة الفرنسية عبر الهاتف إن «مسلحين هاجموا عناصر من الجيش أمام البنك الأهلي من اتجاه البحر»، وتابع «إن تبادلا لإطلاق النار وقع لدقائق قبل أن يفر المسلحون».

وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط قد ذكرت الأحد أن أضرارا بالغة لحقت بضريحين جراء تفجيرين استهدفاهما بشبه جزيرة سيناء. ويقع أحد الضريحين قرب بلدة بئر العبد بشمال سيناء، أما الآخر فهو في منطقة المغارة إلى الجنوب.

ويشهد شبه جزيرة سيناء في الأونة الأخيرة تزايد الاضطرابات الأمنية، بما في ذلك هجمات للمسلحين على أقسام للشرطة ومواقع للجيش والشرطة ومنشآت مدنية وحكومية.

وأسفرت تلك الهجمات عن مقتل 67 شخصا توزعوا بين أفراد الأمن والمدنيين والمسلحين أنفسهم. وسقط 33 من عناصر الأمن ضحية لتلك الهجمات بينهم 22 شرطيا و11 جنديا من الجيش المصري.

وأعلن الجيش المصري عن قتل 20 مسلحا كما قتل ثلاثة آخرون بانفجار قنابل كانت داخل سيارتهم جنوب العريش.

تحويل أبو إسماعيل إلى «الجنايات» بتهمة تزوير الجنسية

القاهرة – «وكالات» : حول النائب العام المصري، هشام بركات، الداعية الإسلامي، حازم أبو إسماعيل، الاثنين، إلى محكمة الجنايات بالقاهرة، على خلفية اتهامه بتزوير الجنسية التي تحملها والدته واستعماله في الإقرار الرسمي المقدم للجنة الانتخابات الرئاسية. وبحسب التقرير المنشور على موقع التلفزيون المصري عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، قال أحمد الركيب المنسق الإعلامي بمكتب النائب العام: «إن التحقيقات التي باشرتها النيابة العامة، كشفت عن توافر الأدلة على ارتكاب المتهم حازم أبو إسماعيل جريمة التزوير في الإقرار الرسمي الذي حرره بعدم حصول أي من والديه على جنسية دولة أجنبية واستعمال ذلك المحرر بغرض تمكينه من خوض الانتخابات الرئاسية رغم علمه بتجنس والدته بجنسية دولة أجنبية». وأضاف الركيب: «واقع الإفادة الرسمية الواردة من وزارة الخارجية المصرية أكدت اكتساب والدة المتهم للجنسية الأمريكية منذ 25 يناير 2006 وكذا تحريات الشرطة في هذا الشأن».

الشرطة تستخدم القوة لتفريق محتجين من حول المحكمة

القضاء التركي يسدل الستار على «أرجينيكون»: السجن مدى الحياة لباشبوج

سيليوري – «وكالات»: قضت محكمة تركية يوم الاثنين بسجن رئيس الأركان المتقاعد الكر باشبوج مدى الحياة وبسجن عشرات اخرين بينهم أعضاء معارضون بالبرلمان لفترات طويلة بتهمة التآمر على الحكومة في محاكمة كشفت الانقسامات العميقة في البلاد.

وحكم على باشبوج بالسجن مدى الحياة لدوره في مؤامرة عرفت باسم «ارجينيكون» للإطاحة بحكومة رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان.

وأصدر القضاة ايضا أحكاما بالسجن لمدد تتراوح بين 12 عاما و35 عاما على ثلاثة برلمانيين من حزب الشعب الجمهوري المعارض خلال اعلان الاحكام في القضية المتهم فيها ما يقرب من 300 شخص.

ويقول الادعاء إن شبكة من العلمانيين والقوميين تعرف باسم ارجينيكون خططت لعمليات اغتيالات وتفجيرات حتى يحدث انقلاب عسكري في البلاد فيما يمثل نموذجا للقوى غير الديمقراطية التي يقول اردوغان ان حزبه العدالة والتنمية ذا الجذور الاسلامية يكافح من اجل القضاء عليها.

ويقول منتقدون ومن بينهم حزب المعارضة الرئيسي ان هذه الاتهامات مبالغ فيها بهدف خنق المعارضة وترويض المؤسسة العلمانية التي هيمنت على تركيا طويلا. ويرون ان القضاء خاضع لنفوذ سياسي في القضية.

وأصدر القضاة ايضا أحكاما بالسجن مدى الحياة على قائد سابق للجيش الأول التركي وعلى قائد متقاعد لقوات الدرك وعلى زعيم حزب العمال اليساري دوجو برينجيك وعلى الصحفي البارز تونجاي اوزكان.

وتناوب ستة قضاة على قراءة الاحكام الصادرة بحق المتهمين لانتمائهم «لمنظمة ارجينيكون الارهابية».

ووسط صيحات الاستهجان من محامي الدفاع انخرط سياسيون معارضون وبعض الصحفيين في التصفيق في حين انسحب نصف اعضاء فريق الدفاع من قاعة المحكمة احتجاجا على الاحكام.

وصاح المتهمون ومحامو الدفاع قائلين «نحن جنود مصطفى كمال» في إشارة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية العلمانية الحديثة.

وقالوا «اللعنة على حزب العدالة والتنمية».

وفي وقت سابق يوم الاثنين أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع في حقول حول المحكمة بمجمع سجن سيليوري إلى الغرب من اسطنبول في الوقت الذي تجمع فيه أنصار المتهمين للاحتجاج على المحاكمة المستمرة منذ خمس سنوات وهي قضية رئيسية في الصراع المستمر منذ عشر سنوات بين أردوغان والمؤسسة العلمانية.

ومع إغلاق الطرق الرئيسية التي تؤدي للمحكمة ومنع الحافلات من الوصول بدأ مئات من مؤيدي المتهمين يحاولون عبور الحقول للوصول إلى المحكمة ومجمع السجن لكن شرطة مكافحة الشغب منعتهم.

محتج ملوحا بالعلم التركي في وجه قوات الشرطة

وهتف البعض على الطريق القريب من سيليوري حيث انتشر المئات من قوات مكافحة الشغب وقوات الامن «سياتي اليوم الذي يدفع فيه حزب العدالة والتنمية الثمن».

وقال أوموت اوران وهو نائب بالبرلمان من حزب الشعب الجمهوري المعارض لرويترز من أمام المحكمة «في القرن الحادي والعشرين بالنسبة للبلد الذي يريد أن يصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي فإن هذه المحاكمة السياسية الواضحة ليس لها سند قانوني».

ونفى اردوغان التدخل في العملية القانونية وأكد على استقلال القضاء. لكنه انتقد طريقة تعامل الادعاء مع القضية وأبدى استياءه من طول الوقت الذي ظل فيه المتهمون رهن الاحتجاز.

ومن المتهمين في القضية وعددهم 275 ضباطا وآخرون بالجيش وساسة وأكاديميون وصحفيون، وهم ينفون هذه الاتهامات.

وهاجم الجنرال باشبوج المحكمة في تصريحات نشرت على حسابه في تويتر قائلا إن المواطنين لن يقبلوا معاقبة الأبرياء.

وكتب يقول «ستعلن المحكمة حكمها في جو لم يكن موجودا حتى خلال الأحكام العرفية بل ان الأسر ستمنع من الحضور».

وأضاف «هم يعلمون أنهم يضعون بقعة سوداء على التاريخ المجيد للدولة التركية والجيش بشكل غير مسبوق».

وقال نديم سينير وهو صحافي متهم بأن له صلة بأرجينيكون وما زال يحاكم في قضية ذات صلة «كنا كلنا سعداء عندما بدأت هذه القضية لأننا كنا نعتقد إنها محاولة للتخلص من الدولة العميقة. لكننا سرعان ما أدركنا أنها محاولة للتخلص من الخصوم السياسيين».

باكستان: تعلن حالة التأهب القصوى

اسلام اباد – «وكالات»: مشطت الشرط الباكستانية التلال المحيطة بالعاصمة إسلام اباد وأرسلت وحدات إضافية لحماية منشآت أساسية يوم الإثنين في تشديد للاجراءات الأمنية قبل عيد الفطر وبعد انفجار قنبلة مما أسفر عن إصابة 14 شخصا في قطار.

وتتاهب الشرطة والجيش كل عام في الأيام الأخيرة من شهر رمضان والتي تتزامن هذا العام مع تحذير أمني عالمي أصدرته الولايات المتحدة التي أغلقت أكثر من عشر سفارات لها في الشرق الأوسط وافريقيا بعد تهديد من تنظيم القاعدة.

وقال الشرطي محمد رضوان لرويترز «عززنا الاجراءات الأمنية في إسلام اباد خاصة عند مسجد فيصل إذ أن هناك تهديدا أمنيا».

والمسجد هو الأكبر في باكستان.

وانفجرت قنبلة في قطار مسافر من كراتشي إلى مدينة لاهور عاصمة إقليم البنجاب ولم يكن هناك قتلى.

إيران: خامنئي يعين نجاد في «تشخيص النظام»

طهران – «وكالات»: أصدر المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي يوم الاثنين أمرا بتعيين الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد عضوا في مجمع تشخيص مصلحة النظام، الذي يعد أعلى هيئة للتحكيم السياسي في إيران، بعد أن أمضى ثماني سنوات في الرئاسة، سلم بعدها الحكم لخلفه حسن روحاني. وبحسب نص القرار الذي نشر في موقع خامنئي على شبكة الإنترنت، فإن تعيين نجاد جاء «نظرا إلى الخبرة الوافرة التي اكتسبها خلال ثماني سنوات من الجهود المحمودة». ويقضي دور مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يهيمن عليه المحافظون، بتقديم المشورة إلى المرشد الأعلى الذي يحتفظ بالكلمة الأخيرة في القضايا الكبرى ومنها الملف النووي والسياسة الخارجية. ويعين المرشد كل أعضاء المجلس، المكلفين أيضا بحل المشاكل التشريعية بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور. والانتماء إلى هذا المجلس أمر مألوف لقدامى كبار المسؤولين. ويتولى رئاسته الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني الذي وجه خلال ولايتي نجاد انتقادات إلى ممارساته الاقتصادية وسياساته المثيرة للجدل. ومن أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام، رئيس مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي وعلي أكبر ولايتي مستشار المرشد للشؤون الدولية ومحمد رضا عارف الإصلاحي الذي انسحب من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 14 يونيو لمصلحة روحاني.